

من وزير المالية
إلى

الموضوع: حول تطبيق أحكام الفصل 26 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015
المرجع: مكتوبكم الوارد بتاريخ 29 أبريل 2016

لقد ذكرتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنّ زوجتكم السيدة
بصفتها صاحبة دفتر ادخار سكني بينك تحصلت على ثلاثة قروض (قرض ادخار
سكني- قرض تكميلي - قرض مباشر) لاقتناء شقة مناصفة بينكما مبيّنين أنّ عقود القروض
المذكورة تنص على صفتكم كمقترض بالتضامن وكفيل برهن عيني وأنّ جداول تسديد
أقساط القروض أصدرها بنك باسم زوجتكم، في حين أنّ أجرها موطن لدى بنك
وأنّ خلاص هذه القروض يقتطع شهريا من مرتبكم.

وعلى أساس ما سبق طلبتم معرفة مدى انتفاعكم بأحكام الفصل 26 من قانون المالية
التكميلي لسنة 2015.

جوابا، يشرفني إعلامكم أنّه لغاية الانتفاع بأحكام الفصل 26 من قانون المالية التكميلي
لسنة 2015 يتعين الاستظهار بجدول أو جداول تسديد أقساط القروض المخصصة قصرا
لاقتناء أو لبناء مسكن والتي تكون ممضاة من طرف المؤسسة البنكية المقرضة وحاملة
لختمها ومتضمنة للحساب البنكي المعني بعملية التسديد.

كما يكون توطين الأجر أو الجراية مستوجبا لغاية انتفاع الأجراء وأصحاب الجرايات
بالطرح المذكور على مستوى قاعدة الخصم من المورد.

بالتالي وفي الحالة الخاصة بمكتوبكم وباعتبار أنّ جداول تسديد أقساط القروض
متضمنة لحساب زوجتكم في حين أنّ تسديد أقساط القروض يتم من حسابكم وأنّ أجر المعنية
بالأمر غير موطن لدى البنك الذي منحها القروض المذكورة، فإنه لا يمكن لأي منكما
الانتفاع بأحكام الفصل 26 المذكور.

مع العلم أنه لا يمكن في كل الحالات، وحتى في صورة توفر الشروط المتعلقة بجداول
تسديد القروض وبتوطين الأجر، الإنتفاع بطرح فوائض القروض غير المخصصة لاقتناء
المسكن على غرار قروض الإستهلاك والقروض المخصصة لتهيئة أو لتوسعة المسكن.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات الاحترام.

والسّلام